

## ملحق – تقرير ميليس – ٢

### أدلة جديدة تعزز تورط الاستخبارات السورية واللبنانية باغتيال الحريري

المستقبل – الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠٠٥

أكد تقرير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ان هناك ادلة جديدة عززت اعتقاد المحققين بضلوع اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية في جريمة اغتيال الرئيس الحريري. واتهم التقرير الذي حصلت "المستقبل" على نسخة منه، ويقع في ٢٥ صفحة، والذي كان قدمه رئيس اللجنة القاضي ديتليف ميليس اول من امس الى الامين العام للامم المتحدة على ان يناقشه اعضاء مجلس الامن اليوم، سوريا مجددا بانها تحاول عرقلة التحقيق.

واكد التقرير كل ما ورد في التقرير السابق الذي قدمته اللجنة في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي والذي اشار الى ضلوع اجهزة الامن اللبنانية والسورية في عملية الاغتيال. وقال ان استنتاجات التقرير المرحلي الاول "تبقى صالحة". وكشف وجود دلائل اضافية جديدة ووجود "عدد من الشهود الجدد" الذين استجوبوا في الاسابيع الماضية وقدموا "معلومات يمكن ان تكون جوهرية" بشأن اغتيال الرئيس الحريري. وذكر بين هؤلاء الشهود شاهدا "ذا صدقية" تقدم الى اللجنة في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بـ"افادة شاملة ومتماسكة (..) تعزز الادلة المتوافرة حتى الان ضد الضباط اللبنانيين قيد الاعتقال وكذلك ضد مسؤولين سوريين رفيعي المستوى".

وأكد التقرير ان هذه الشهادات تضمنت "معلومات مفصلة تشير بشكل مباشر الى تنفيذ ومخططي العملية المنسقة التي هدفت الى اغتيال الحريري والواقفين وراءها، بما في ذلك قيام اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية بتجنيد عملاء". واذ اشار التقرير الى لائحة بـ١٩ مشتبه فيهم بينهم عدد من كبار المسؤولين السوريين من دون ان يسميهم، قال ان خمسة مسؤولين سوريين استجوبهم محققو الامم المتحدة في فيينا هذا الشهر "بين المشتبه فيهم"، لافتا الى ان اللجنة طالبت باستجواب مسؤول سوري سادس مشتبه فيه كذلك، لكن "ارجى استجوابه". وتعتقد اللجنة، بحسب التقرير، ان "ثمة ما يدعو للاعتقاد بانهم (المشتبه فيهم الـ١٩) قد يكونون ضالعين بطريقة ما في تخطيط وتنفيذ هذه الجريمة او في محاولات متعمدة لتضليل التحقيق".

وذكر التقرير انه "على الرغم من تمنعها ومماطلتها، فان السلطات السورية اتاحت استجواب خمسة ضباط سوريين تم استدعاؤهم بشروط اللجنة".

وفصل التقرير في فقرات عدة التهم الموجهة الى الجنرات الاربعة الموقوفين في السجن حاليا والذين "ربما يعاد استجوابهم مع مواصلة جمع الادلة وتحليلها في شأن تورطهم في الجريمة".

واتهم التقرير النظام السوري بعدم التعاون وبيان دمشق تحاول عرقلة التحقيق حين طالبت ميليس باعادة النظر في ادلته بعدما تراجع الشاهد السوري هسام عن الافادة التي كان ادلى بها امام المحقق في بيروت. وقال ان هذه "كانت على الاقل محاولة لاعاقبة التحقيق داخليا واجرائيا"، وان "على سوريا ان تواصل تحقيقها الخاص بجدية ومهنية والتجاوب مع اللجنة في مهل قصيرة وبشكل تام وغير مشروط قبل التحقق مما اذا كانت ملتزمة تماما بنود القرار ١٦٣٦" الذي يطالب دمشق بالتعاون بالكامل في هذا الملف.

واذ عرض للصعوبات في التعاون من جانب دمشق بعد صدور قرار مجلس الامن ١٦٣٦، اشار التقرير بصورة خاصة الى "مهل طويلة" للحصول على رد على طلبات اللجنة وعن "مناورات اجرائية متناقضة احيانا من جانب السلطات السورية".

وذكر التقرير بأنه بموجب بنود القرار ١٦٣٦ يتحتم على سوريا اعتقال السوريين الذين تعتبرهم اللجنة مشتبهاً فيهم في قضية اغتيال الرئيس الحريري، قائلاً: "ينبغي لسوريا ان تحتجز المسؤولين او الافراد السوريين الذين تشبته اللجنة في ضلوعهم في التخطيط لهذا العمل الارهابي ورعايته وتنظيمه وارتكابه".

وكشف التقرير ان الافادات التي ادلى بها اثنان من السوريين المشتبه فيهم "اشارت الى ان وثائق الاستخبارات السورية في ما يتعلق ببلدان احرققت"، وخصوصاً ابان فترة حصول جريمة الاغتيال، وهو ما تأكدت منه اللجنة في رسالة تلقتها من رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة بالقضية عادة مراد قالت فيها انه "لم يعثر على اي ادلة تتعلق باغتيال السيد الحريري في محفوظات الاستخبارات السورية". و اشار التقرير الى ان "اللجنة ستقوم بمزيد من التحقيق".

كذلك اتهم تقرير ميليس سوريا بالاستمرار في نشر الفوضى في لبنان عقب استشهاد الحريري. وقال "علمت اللجنة أنه بعد اغتيال السيد الحريري قام مسؤول سوري رفيع المستوى بتزويد جماعات وأفراد في لبنان أسلحة وذخيرة من أجل خلق حال من الفوضى العامة كرد فعل على أي اتهام بضلوع سوريا في اغتيال الحريري".

واعتبر التقرير ان لجنة التحقيق السورية كانت بمثابة وسيلة لابطاء عمل لجنة التحقيق الدولية والتشويش عليها، وشكك في ما اذا كانت اللجنة السورية "ملتزمة اجراء تحقيق مستقل وشفاف ويتسم بالمهنية في هذه الجريمة".

واشار التقرير الى ان الشاهد السوري هسام استعمل لتضليل التحقيق، وقال ان "التحقيقات الاولية قادت الى استنتاج بان السلطات السورية تحرك هسام" في محاولة لـ"زرع الشك بشأن مضمون تقرير" لجنة التحقيق.

وفند التقرير أقوال هسام الذي اتهم مسؤولين لبنانيين بتهديده وتعذيبه وعرض رشوة عليه لحمله على الشهادة زورا. لكن ميليس قال ان اللجنة تلقت "معلومات موثوقاً منها" قبل تراجع هسام عن افادته أن "مسؤولين سوريين اعتقلوا وهددوا بعضاً من أقارب هسام في سوريا".

واعتبر ان قضية هسام "تثير تساؤلات جدية عما اذا كانت اللجنة القضائية السورية ملتزمة اجراء تحقيق مستقل وشفاف ومهني في هذه الجريمة". واكد ان "وحده تجاوباً جيداً ومتواصلًا من السلطات السورية سيرفع الشكوك بشأن تحرك سوري جوهري في هذا الملف".

ودعا ميليس الى تمديد مهمة لجنة التحقيق ستة اشهر على اقل تقدير تجاوباً مع طلب الحكومة اللبنانية بهذا الصدد بعدما انتقد "بطء" خطى السلطات السورية، قائلاً: "نظراً لأن مسارات التحقيق الهائلة لا تزال بعيدة عن الاكتمال ونظراً لبطء الخطا التي بدأت السلطات السورية تتحرك بها للوفاء بالتزاماتها، فان اللجنة توصي بمثل هذا التمديد لفترة ستة اشهر على الاقل".

ولفت التقرير الى انه في حال اقرار التمديد فان اللجنة "تعول على تعاون السلطات السورية الكامل وغير المشروط في المرحلة المقبلة من تحقيقاتها حتى يتم تأكيد كل جوانب هذه القضية".

ووفق مقدمة التقرير، فان اللجنة استجوبت اكثر من ٥٠٠ شاهد وحللت كمأ هائلاً من المواد وجمعت ٣٧ الف صفحة من الوثائق.

وهنا النص الكامل غير الرسمي للتقرير

## نص التقرير الثاني لرئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة

التقرير الثاني الذي أصدرته

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

تنفيذاً للقرارين ١٥٩٥ و١٦٣٦ (٢٠٠٥)

ديتليف ميليس

المفوض

لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة

بيروت ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥

## ملخص

طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٣٦ (٢٠٠٥) في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، من لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أن ترفع تقريراً عن تقدم تحقيقها في كل جوانب العمل الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ في بيروت وأودى برئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وغيره، وضمن ذلك معرفة مرتكبي الفعل وورعته ومنظميه والمتواطئين فيه، قبل ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

ويبين هذا التقرير التقدم الذي أحرز في خطوط التحقيق الكبرى منذ صدور القرار ١٦٣٦، وملاحظات اللجنة عن هذا التقدم وما استخلصته، وما توصي به، لجانب مجلس الأمن.

وهو يوضح أيضاً المسائل التي ترى اللجنة ضرورة متابعة التحقيق فيها.

ويشير التقرير إلى التقدم في شأن شكل التعاون السوري مع اللجنة ومضمونه.

ويوصي رئيس اللجنة بالخطوات المزمعة التالية التي على التحقيق اتخاذها، ويعدد من نقاط الاستخلاص والتوصيات تعبر عن التقدم الذي أحرزه التحقيق.

المحتويات:

١ – المقدمة

٢ – تقدم التحقيق

٣ – التعاون السوري مع اللجنة

٤ – الخلاصة والتوصيات

١ – المقدمة

١ – عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، رفعت لجنة التحقيق المستقلة تقريرها في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ (اس/٢٠٠٥/٦٦٢)، وضمنته نتيجة عملها منذ إعلان بدء هذا العمل في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥.

٢ – نقل رئيس وزراء لبنان في رسالة تاريخها ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ (اس/٢٠٠٥/٦٥١) إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلب الحكومة اللبنانية تمديد انتداب اللجنة حتى منتصف كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥. وكان غرض التمديد تمكين اللجنة من متابعة دعمها للسلطات اللبنانية في مواصلة خطوط التقصي المختلفة التي ظهرت في مسار التحقيق من أجل بلوغ الهدف النهائي في هذه المهمة: المساعدة في كشف مرتكبي العمل الإرهابي الذي أودى برئيس مجلس الوزراء السابق رفيق الحريري و٢٢ آخرين في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، في بيروت، ورعاة هذا العمل ومنظميه والمتواطئين فيه.

٣ – بعد رفع تقرير اللجنة، والبيان الذي أدلى به رئيس اللجنة أمام مجلس الأمن عن مضمونه رئيس اللجنة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، أقر المجلس بناء على طلب حكومة لبنان، وعملاً بتوصية المفوض بضرورة مواصلة دعم السلطات اللبنانية، القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، وأعرب فيه عن ترحيبه بتقرير اللجنة وقرار الأمين العام تمديد انتداب اللجنة حتى ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

٤ – وسع القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، وهو متابع للقرار ١٥٩٥، نطاق سلطة اللجنة، بإعطائها، ضمن أمور أخرى، الحق والسلطة ذاتهما حيال الجمهورية العربية السورية، اللذين كانا للجنة حيال لبنان، وصلاحيه تعيين المكان والأسلوب للتحقيق مع رسميين وأفراد سوريين ترى أن لهم صلة بالتحقيق. وقد دعا القرار السلطات السورية الى التعاون الكامل وغير المشروط مع اللجنة وأن تحتجز أي مسؤولين أو مواطنين سوريين ترى اللجنة الاشتباه فيهم.

٥ – والتزاماً للقرارين المذكورين، تابعت اللجنة عملها على خطوط التقصي ذاتها التي اعتمدها منذ إنشائها. وسلكت اللجنة أيضاً بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية والأمنية اللبنانية، خطوطاً جديدة، واستمعت الى عدد آخر من الشهود (وقد زاد عددهم الآن على ٥٠٠)، ووضعت قائمة تضم ١٩ مشتبهاً فيه، وحللت كما ضخماً من المواد بمساعدة قوى الأمن الداخلي، وواصلت تبادل كل المعلومات والمواد والأدلة الناتجة من التحقيق مع مكتب المدعي العام اللبناني.

٦ – في شأن المسار السوري في التحقيق، عملت اللجنة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) الذي أقر استنتاج اللجنة بأن على السلطات السورية أن توضح عدداً كبيراً من الأسئلة التي ظلت بلا جواب. وسنحت فرصة للسلطات السورية لتبدأ تحقيقها الخاص في اغتيال السيد الحريري والآخرين، في ما يعني التورط السوري المحتمل.

٧ – أنشأ المرسوم التشريعي السوري الرقم ٩٦ (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) لجنة تتولى تحقيقاً خاصاً في قضية الحريري. وفيما ترحب اللجنة الدولية بهذه البادرة، فإنها ترى أن مهمة اللجنة القضائية السورية هي التركيز على التحقيق الداخلي في القضية من أجل توضيح صورة حاولت اللجنة الدولية جاهدة فهمها. ولا تستطيع اللجنة السورية أن تنقض عمل اللجنة الدولية أو تحل محلها. وستواصل اللجنة الدولية من جانبها، الاتصال بالسلطات السورية للتقدم على المسار السوري.

٨ – نُظر الى إنشاء السلطات السورية للجنة القضائية، على أنه رغبة في أن تتحمل هذه السلطات السورية حصتها من المسؤولية في إلقاء مزيد من الضوء على ظروف الاغتيال والمساعدة في بلوغ الحقيقة. وتبقى معرفة ما إذا كانت هذه الخطوة تتم عن رغبة صادقة في التعاون حقاً، أو أنها نتيجة للرسالة الحازمة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، مرهونة ببلوغ التحقيق غايته الكاملة في تطبيق القانون. وفوق هذا، لا يستطيع إزالة الشكوك في شأن التحرك السوري حيال القضية، سوى استجابة السلطات السورية الفعلية والمستمرة.

٩ – بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، استدعت اللجنة على الفور ستة مسؤولين سوريين رأت أنهم مشتبه فيهم. وبعد جدال مضمّن وتأخير كبير، بسبب المناورة في الشكليات، وأحياناً ردّ الفعل المتناقض لدى السلطات السورية، عُيّن مكان لاستجواب خمسة رسميين سوريين. وتأجل استجواب المشتبه فيه السادس. ولا تزال اللجنة أيضاً تنتظر مواد أخرى مطلوبة. وفي الوقت نفسه، نظمت اللجنة القضائية السورية مؤتمراً صحافياً للشاهد السوري الذي أتاح للصحافيين أن يستجوبوه قبل أن تتمكن اللجنة القضائية من ذلك، وعارض شهادته التي أدلى بها تحت القسّم للجنة الدولية. وكانت التصريحات السورية التي صدرت بعدئذ، والتي حضرت اللجنة الدولية على إعادة النظر في اخطاء سابقة وعلى تعديل تقريرها اشارة واضحة الى ان قناة اتصال رسمية كانت قائمة بين اللجنة الدولية والسلطات السورية في شأن التعاون، لكن اللجنة القضائية والسلطات السورية كانت تسعى في بث الشك في مضمون تقرير اللجنة الدولية. وكان هذا، على الأقل، محاولة لإعاقة التحقيق داخلياً وإجرائياً.

١٠ – إلا أن الجدير بالذكر أن السلطات السورية، على الرغم من ممانعتها ومماطلتها، سمحت باستجواب المسؤولين الخمسة الذين استدعتهم اللجنة وحدث الاستجواب المطول خارج سوريا وفق شروط وضعتها اللجنة. وتمكن محققو اللجنة الدولية أيضاً من استجواب شاهد سوري في سوريا من دون تدخل. ولما كان هذا بداية مسيرة طويلة، فعلى السلطات السورية أن تبدي استعداداً أكبر للتقدم في المسار الذي سيكون طويلاً على الأرجح، إذا ظل على وتيرته حتى الآن.

١١ – حتى الآن أحرزت اللجنة تقدماً ثابتاً على المسار اللبناني. ويبقى أن يواكبه المسار السوري. ولهذا الغرض ترى اللجنة أن على سوريا أن تواصل تحقيقها الخاص على نحو جاد ومهني، وأن تستجيب للجنة الدولية بلا تأخير، استجابة تامة وبلا شروط، حتى يمكن القول إذا كانت تلتزم التزاماً تاماً بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

## ٢ – تقدّم التحقيق

١٢ – في الوقت القصير الذي انقضى منذ التقرير السابق، واصلت اللجنة التحقيق في خطوته السابقة في غضون الأشهر الستة الماضية، وفي الوقت نفسه سلكت خطوطاً جديدة واستمدت مصادر ومواد جديدة أيضاً. وواصلت التعاون الوثيق مع السلطات اللبنانية، وعلى الخصوص مع مكتب المدعي العام وقاضي التحقيق في القضية، فتبذلت المواد في ملف القضية بوتيرة منتظمة، وعقدت اجتماعات اتصال أسبوعية، وشاركت قوى الأمن الداخلي في مراجعة العمل وتحليله، مواكبة للمحققين، وشارك ممثل لمكتب المدعي العام اللبناني في إعداد استجواب السوربيين المشتبه فيهم.

١٣ – كان للجنة خطة متعمدة لتسليم السلطات اللبنانية خطوة فخطوة، نتائج جهودها، من أجل تعزيز امتلاكهم أزمة التحقيق. وزاد عدد الأعمال المشتركة من أجل الأغراض ذاتها، ومن أجل تعزيز الشفافية.

١٤ — من ٧ تشرين الأول (أكتوبر) إلى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥، صدرت ٥٢ شهادة شاهد، و ٦٩ ملاحظة محقق، وثمانية تصريحات مشتبه فيهم، و جرت ثلاث حالات تفتيش، وحصلت اللجنة على سبعة أدلة مادية. ودخلت في ملف القضية ٣٧ ألف صفحة وثائق. وشارك في تحقيق اللجنة ١٤ محققاً من ١٠ دول أعضاء مختلفة، وعدد من الخبراء من الخارج.

١٥ — لدى تمديد الانتداب في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) تعزز فريق لجنة التحقيق، وضم إليه خبراء آخرون في البحث والتحليل وفي إدارة قواعد المعلومات الالكترونية. واستمر التعاون الوثيق مع البوليس الدولي "الانتربول" من دون تغيير. وكانت مهمة تعزيز الفريق توسيع خدمات اللغة والخدمات المتصلة بها، اللازمة للمحققين، ويبلغ عدد العاملين في اللجنة الآن ٩٣ شخصاً.

ولا تزال الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة وغيرها من المنظمات الدولية، ولا يزال كذلك ما يرد من مواد متخصصة يوفرها خبراء وطنيون، تعزز القاعدة الداعمة لمهمة اللجنة. ويذكر المفوض اسهامها بالعرفان.

١٦ — تعاود اللجنة بالاتفاق التام مع السلطات اللبنانية، التأكيد ان التحقيق في قضية يمثل هذا التعقيد، يحتاج الى أشهر كثيرة لاستنفاد غرض التقصي في كل الخطوط، على نحو كامل. ومن خلال النقاء المسالك العديدة في التحقيق، تأخذ الأمور في الظهور، ويبدأ التركيز على العناصر الأهم.

١٧ — تواصل اللجنة اقتفاء الآثار والخطوط التي اقتفتها في الأشهر الماضية، حيال المشتبه فيهم السوريين واللبنانيين وشركائهم، والشهود والأدلة التي جمعت من مسرح الجريمة، في شأن طبيعة المتفجرات التي استُخدمت في الاغتيال ونوعها، والمعلومات عن الأدلة الأخرى التي وُجدت على مسرح الجريمة، وفي شأن الأشخاص الذين كانت لهم صلة وثيقة بحوادث ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

١٨: حتى الآن استجوبت لجنة التحقيق الدولية ١٩ مشتبهاً فيهم، وجمعت شهاداتهم. ويراجع المحللون الآن هذه الشهادات ويركزون على أي أمور أو خيوط ذات شأن يمكن استخلاصها، من أجل مقابلتها بالأمور أو الخيوط المستخلصة من الشهادات الأخرى. ومن نقاط التركيز، المعلومات الخاصة بالتخطيط للاغتيال، ومن ذلك المواقع والتواريخ والزمان والمشاركين في الاجتماعات.

ويراجع التحليل أيضاً مخابرات هاتف المشتبه فيهم مباشرة قبل الاغتيال وفي اثناؤه وبعده على الفور. وترمي مقابلة الأمور والخيوط الى تسهيل الاختبار الشامل والمتناسك لصدق المصادر والمعلومات التي جُمعت. ويوفر هذا الأمر للجنة الدولية مكان الحصول

على صورة أوضح للحوادث التي أدت إلى الاغتيال، والتي أعقبته على الفور، وكذلك للمتورطين فيه ومن كانوا على اتصال بهم.

١٩ — وتعمل اللجنة الآن أيضاً في مراجعة شهادات كل الشهود، من أجل تعيين الخطوات التي ينبغي اتخاذها — أكانت في جلسات استجواب اخرى، أم في تحليل الاتصالات الهاتفية أو عناصر الاثبات الاخرى — من أجل تعزيز هذه الشهادات أو متابعة الخيوط المتوافرة. وفي شأن القضايا الأساسية في التحقيق، ينكب المحققون على مقابلة الشهادات بعضها ببعض الآخر، ومع الأدلة الاخرى في ملفات اللجنة الدولية، من أجل ان يعينوا المسائل التي تحتاج إلى متابعة خاصة.

٢٠ — لأجل هذا، تنشئ اللجنة الدولية قاعدة معلومات للتقصي، تساعد المحققين والمحللين، بصفتها اداة بحث من اجل تمشيط شهادات المشتبه فيهم والشهود. وستضع قاعدة المعلومات تقارير في المسائل الأساسية ("الخيوط") التي تتناولها الشهادات من أجل إتاحة المعلومات بسرعة في جلسات إعادة استجواب الذين يشتبه فيهم الآن والشهود وفي استخلاص أدلة في المستقبل.

أ — المشتبه فيهم

٢١ — لقد سمّت اللجنة الدولية، بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية اللبنانية ١٩ شخصاً حتى الآن "مشتبهاً فيهم" في هذا التحقيق، وأشارت إلى انها، استناداً إلى الأدلة التي جُمعت حتى الآن، ترى سبباً للاعتقاد أن هؤلاء الأشخاص ربما تورطوا على نحو ما في التخطيط لهذه الجريمة أو تنفيذها، أو تعمّدوا محاولة تضليل التحقيق في شأن مرتكبي الجريمة.

وقد أُخبر هؤلاء الأشخاص أنهم مشتبه فيهم، وأنهم يبقون أرباء حتى تثبت ديتونتهم بعد المحاكمة. ولدى استجوابهم مُنحوا الحقوق التي تُمنح للمشتبه بهم وفق القانون اللبناني.

٢٢ – وواصلت اللجنة تقصي الأدلة حيال أشخاص مشتبه فيهم، بمقابلة شهادتهم مع شهادة آخرين وتقييم هذه الشهادة استناداً إلى أدلة أخرى جُمعت من أجل تقدير مدى صدقهم. وهذا أمر يستمر بالنظر إلى أن الأدلة الجديدة والخبوط الجديدة والشهود الجدد، في اثناء التقدم الثابت الذي يحرزه أي تحقيق بمثل هذا التعقيد، يوجبون التثبت الحذر والمطابقة حيال مجموع الأدلة التي جمعت.

١ – اللبنانيون المشتبه فيهم

٢٣: مثلما جاء في التقرير السابق الذي اصدرته اللجنة (س/٢٠٠٥/٦٦٢ الفقرة ١٧٤) في ٣٠ آب (اغسطس) ٢٠٠٥، احتجزت السلطات اللبنانية اربعة رسميين كباراً من اجهزة الامن والاستخبار، وفق مذكرات توقيف اصدرها المدعي العام اللبناني. ولا يزال هؤلاء الاربعة محتجزين. ولم يعد استجوابهم في الاسبوع السبعة الماضية، وربما يعاد استجوابهم مع مواصلة جمع الادلة وتحليلها، في شأن تورطهم في الجريمة.

٢٤: واصلت اللجنة التحقيق مع اشخاص لبنانيين ثمة اشارات قوية الى انهم تورطوا او ان لديهم معلومات مهمة عن الاغتيال. ومثلما ذكر في التقرير الماضي (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ٢٠٨ الى ٢١٤) يظل دور الشيخ احمد عبد العال – من الاحباش – وشركائه خطأ أساسياً للتحقيق، استناداً إلى مجموعة الاتصالات الهاتفية. وواصلت اللجنة التحقيق مع هؤلاء الشركاء، وكذلك في الصلة بين الاحباش وعدد من المشتبه فيهم الاساسيين. وركزت جلسات الاستجواب على اعضاء العائلات الذين تدل اتصالاتهم الهاتفية وصلاتهم المهنية على وجود علاقة وثيقة تربطهم بالمشتبه فيه السيد مصطفى حمدان والرسميين اللبنانيين الآخرين المشتبه فيهم.

٢ – السوريون المشتبه فيهم

أ) الرسميون السوريون الكبار

٢٥ – استناداً إلى طلب اللجنة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، استجواب ستة مسؤولين سوريين كبار، عقدت اللجنة وممثل وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية اتفاقاً على أن تستجوب اللجنة في البدء خمسة مسؤولين سوريين في أحد مقار الأمم المتحدة في فيينا، النمسا. واتفق فيما بعد على أن تتبّع في جلسات الاستجواب هذه الاجراءات القضائية اللبنانية.

٢٦: عملاً بهذا الاتفاق، استُجوب بين ٥ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خمسة مسؤولين سوريين بصفة مشتبه فيهم. وحضر كل جلسات الاستجواب محام سوري ومحام دولي ومترجم دولي محلّف.

وبعد الاستجواب وقّع المستجوبون على أقوالهم، وأخذت منهم عينات للحمض النووي. وتناول استجواب هؤلاء الأشخاص طيفاً واسعاً من القضايا يتعلق بالأدلة التي جمعتها اللجنة في تحقيقها.

وأشارت تصريحات أدلى بها اثنان من المشتبه فيهم الى ان جميع وثائق الاستخبار السوري الخاصة بلبنان أحرقت. وتؤكد أيضاً في رسالة تلقتها اللجنة الدولية من رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة، القاضية عادة مراد، تاريخها ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ان لم يُعثر على أي مادة تتعلق باغتيال السيد الحريري في محفوظات المخابرات السورية. وتحتاج هذه المسائل الى مزيد من تحقيق الأدلة.

ب) السيد زهير ابن محمد سعيد صديق

٢٧ – السيد صديق جاء في البداية كشاهد سرّي الى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للامم المتحدة مع معلومات مفصلة عن اغتيال السيد الحريري (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١٠٤ – ١١٦). وتأسيساً على أقوال قدمها الى اللجنة، اعتبر لاحقاً انه مشتبه به ما يتعلق بالتحقيق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١١٢). في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥، صدرت بحق السيد صديق، الذي كان يسكن في فرنسا، مذكرة توقيف دولية، بطلب من الحكومة اللبنانية، التي طلبت ايضا استرداده. السيد صديق اعتقل من قبل الشرطة الفرنسية في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥. لجنة التحقيق الدولية قدمت عبر الحكومة اللبنانية طلباً

الى السلطات الفرنسية لمقابلة السيد صديق، الذي يبقى في الاحتجاز في فرنسا. تجري ترتيبات مع السلطات الفرنسية لتدبير هذه المقابلة.

٢٨ – بهدف اجراء تحقيق اضافي حول أقوال السيد صديق حول التخطيط والتنفيذ للجريمة، استخرجت اللجنة عينات من الحمض النووي (دي. ان. ايه.) من السيد صديق، وكذلك من زوجته، واطفاله واصهرته. هذه العينات جرى تحليلها لتحديد ما اذا كانت تتفق مع أي دليل من شقة في الضاحية (الجنوبية)، بيروت، التي صرح السيد صديق بأنه حضر فيها اجتماعا للتخطيط، او مع دليل اخذ من موقع الجريمة. كانت نتائج هذه المقارنات سلبية.

ب – شهود حساسون

٢٩ – كما في كل تحقيق جنائي، تعتبر ضرورية المعلومات التي يقدمها شهود حساسون ذوو معرفة شخصية بالتخطيط والتنظيم للجريمة مرتكبيها. لقد فصل التقرير السابق بعض المعلومات ذات الصلة التي قدمت الى لجنة التحقيق الدولية من قبل عدد من الشهود من هذا النوع (اس/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ٩٦ – ١١٧). هؤلاء الشهود يجدون انفسهم بالغالب في خطر كبير بسبب التنظيمات الاجرامية التي يقدمون معلومات عنها.

١ – السيد هشام طاهر هشام

٣٠ – منذ نشر التقرير السابق، كشفت هوية احد المصادر الموثوقة الذي كان سرّياً في السابق. هذا المصدر، السيد هشام طاهر هشام، ظهر اخيراً على التلفزيون السوري حيث تراجع عن شهادته السابقة امام لجنة التحقيق الدولية وادعى ان شهادته، التي تورط مسؤولين سوريين رفيعين في هذه الجريمة، انتزعت منه اكرها. ان ظهوره على التلفزيون السوري كان، في ما يبدو، بوصية من اللجنة القضائية السورية المكلفة التحقيق في اغتيال الحريري. ان تحقيق اللجنة الدولية بادعاءات السيد هشام الاخيرة متواصل. لقد علمت اللجنة انه قبل رحلته الاخيرة الى سوريا، سلم السيد هشام الى اصدقاء مقربين منه رواية للاغتيال مماثلة لتلك التي قدمها الى اللجنة الدولية. تلقت اللجنة ايضا معلومات ذات مصداقية، عن انه قبل التراجع العلني للسيد هشام عن شهادته امام لجنة التحقيق الدولية، قام مسؤولون سوريون باعتقال وتهديد بعض اقرباء السيد هشام المقربين في سوريا. قاد تحقيق مبدئي الى استخلاص ان السيد هشام جرى التلاعب به من قبل السلطات السورية، مما يثير أسئلة جدية حول ما اذا كانت اللجنة القضائية السورية ملتزمة القيام بتحقيق مستقل وشفاف ومهني في الجريمة.

٢ – شهود جدد

٣١ – اتصلت بلجنة التحقيق الدولية عدد من الشهود الجدد الذين يمتلكون معلومات مهمة محتملة عن الاغتيال. هذه المصادر الجديدة للمعلومات تمت مقابلتها في الاسابيع الاخيرة، وبالتنسيق مع السلطات اللبنانية، فإن لجنة التحقيق الدولية تجري تحقيقات اضافية، وتنتبث من معلوماتهم، وبالنظر إلى ان المعلومات لا تزال قيد التقويم وهناك حاجة الى حماية هوياتهم بهدف ضمان أمنهم، فإن التقرير هذا لا يفصل المعلومات التي قدموها.

٣٢ – في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥، تقدم الى اللجنة شاهد جديد، وقدم معلومات شاملة ومتناسقة حول خطط اغتيال السيد الحريري. لقد تم تقدير ان الشاهد ذو مصداقية وان المعلومات التي قدمها موثوقة. المعلومات التي قدمها كانت مفصلة وقد اخضعت لمعايير المطابقة، التي اكدت المعلومات في افادته. وعرضت المعلومات للمطابقة مع معلومات اخرى مستقلة سبق ان جمعتها اللجنة.

٣٣ – تشير المعلومات بشكل مباشر الى مرتكبين ورعاة ومنظمين العملية المنظمة التي هدفت الى قتل السيد الحريري، بما في ذلك تجنيد عملاء خاصين من قبل اجهزة الامن السورية واللبنانية، وتحضير وحدات التفجير، ونموذج تهديد ضد الاشخاص المستهدفين، والتخطيط لنشاطات اجرامية اخرى.

٣٤ – إفادة الشاهد تقوي الدليل المثبت حتى الآن ضد الضباط اللبنانيين الموقوفين، وكذلك ضباط سوريين برتب عالية.

٣٥ – اكتشف التحقيق ايضا معلومات محددة اضافية بشأن الاسلوب الذي سيطرت به اجهزة الامن السورية واستخدامها اجهزة الامن اللبنانية. مثلاً، لقد ابلغت اللجنة انه بعد اغتيال السيد الحريري، وزع مسؤول سوري كبير اسلحة وذخائر الى اشخاص

في لبنان بهدف خلق فوضى عامة ردا على اي اتهام لسوريا بالتورط في اغتيال الحريري. لقد فتحت السلطات اللبنانية تحقيقا منفصلا حول التخطيط لهجمات ارهابية اتصالا بالمعلومات هذه.

### ج – مسرح الجريمة

٣٦ – عنصر حيوي في التحقيق بإنفجار بقوة انفجار ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، هو الفحص الدقيق والتحليل لمسرح الجريمة. وهذا يتضمن تحليلا جنائيا لمواد جمعت بعد الانفجار قد توفر المفاتيح لمعرفة طبيعة الانفجار ونوعه والمتفجرات المستخدمة، وكذلك طريقة حدوثه. كما يتضمن مقابلات مع شهود يمكن ان يمتلكوا معلومات مهمة عن الاحداث في مسرح الجريمة، سواء قبل وخلال او بعد الجريمة، ومقابلات مع اشخاص قد يبدو انهم قاموا بعمل يثير الشبهة في المحبط. اللجنة تواصل البحث في كل هذه السبل بهدف اعادة تركيب صورة شاملة وصحيحة قدر الامكان عن الاحداث التي أوصلت الى تفجير ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ وتبعته.

٣٧ – في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥، سلمت لجنة التحقيق الدولية اكثر من ٦٠٠ مستند من مسرح الجريمة الى مكتب المدعي العام اللبناني، بعد الفحص الجنائي. بعض المستندات تم جمعها من قبل مكتب المدعي العام في بداية التحقيق. وتتضمن المستندات (الادلة) مئات قطع السيارات.

### ١ – التحقيق في الية النشاط التفجيري

٣٨ – قدم التقرير السابق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١٥٩ – ١٦٩) مراجعة شاملة لتحليل مسرح الجريمة. في سياق المسح هذا، تم اكتشاف اجزاء الكترونية. ٣ قطع معينة وُضعت جانبا لاختبارها لفحص امني مكثف للتأكد مما اذا كانت تلقي ضوءا على آلية تنشيط جهاز التفجير. هذا الخط للتحقيق تضمن المطابقة مع نتائج التحليل مع المستندات المستخرجة من مسرح الجريمة التي تم التأكيد على انها جزء من شاحنة المتسوبيشي كانتر.

٣٩ – نتيجة لهذه الفحوص، تم استنتاج ان قطعة الكترونية واحدة راجعة لكمبيوتر شخصي محمول: السبب انها لم تكن متضررة كثيرا، وقد لا تكون قريبة من موقع الانفجار نفسه وبالتالي قد لا تكون جزءا من آلية التنشيط. اما القطعتان الاخرتان من القطع الالكترونية، اللتان تضررتا بشدة، فلم يكن ممكنا تحديد ماهيتهما: لا يمكن استنتاج ان لهما علاقة بالآلية التنشيط للتفجير.

### ٢ – المتفجرات (المتبقية)

٤٠ – نص التقرير السابق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٤٥) ان الاجراءات المرتبكة التي اتخذتها السلطات اللبنانية بعد الانفجار فورا، يجعل من الصعب تحديد نوع المتفجرات التي استخدمت في التفجير بشكل مؤكد. وبمساعدة خبير بالتحقيق في مسرح ما بعد الانفجار وبفحوص مخبرية مناسبة، تسلمت اللجنة معلومات خبير تعرف نوع المتفجرات التي استخدمت بالانفجار. ستقوم اللجنة بالمزيد من إجراءات التحقيق استنادا الى هذه الخبرة الشرعية بغية ملاحقة أصل المتفجرات.

### ٣ – شاحنة المتسوبيشي

٤١ – كما جاء في التقرير السابق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١٣٢ – ١٣٤) فإن تغطية كاميرا تلفزيون دائرة مغلقة لمصرف HSBC تطل على مسرح الجريمة، اظهرت شاحنة متسوبيشي كانتر تدخل منطقة التفجير قبيل وصول قافلة السيد الحريري. خلال تفتيش مسرح الجريمة، التقط الفريق الجنائي الهولندي قطعة من كتلة محرك، بين قطع سيارات اخرى. وبمساعدة فريق التحقيق الجنائي الياباني، تم تعريف هذه الكتلة من المحرك كجزء من سيارة مسروقة من اليابان في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٤. اكدت قوى الامن الداخلي انها لا تملك اي سجل لاي عربة في لبنان بأرقام الشاسي او المحرك الموجودة على قطع السيارة التي تم العثور عليها.

٤٢ – بطلب من اللجنة، فتحت الشرطة الوطنية اليابانية تحقيا حول السيارة المسروقة. وقد استنتجت ان العربة شحنات، اما كاملة او قطعا، من اليابان الى بلد اخر، يرجح انه الامارات العربية المتحدة. منذ ايلول (سبتمبر)، عملت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة عن كثب مع السلطات اليابانية والاماراتية لتتبع حركات هذه العربة، بما في ذلك مراجعة وثائق



الشحن من الامارات، وبمساعدة سلطات الامارات، بهدف تحديد مكان الجهة المشحونة اليها السيارة او قطعها. هذا الخط من التحقيق لا يزال في مراحلها الاولى.

٤ - اعمال الطريق/ الحفريات

٤٣ - كما ذكر في التقرير السابق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١٢٩ - ١٣١) قدم الشهود معلومات عن اعمال طرق في منطقة فندق السان جورج خلال الايام السابقة للتفجير، على الرغم من حقيقة انه لم تصدر اي تصاريح رسمية لاعمال طرق خلال تلك الفترة. بعض الشهود قال ان عناصر في قوى الامن الداخلي كانوا موجودين في منطقة اعمال الطرق هذه. هؤلاء الشهود بدوا للجنة متماسكين وموثوق بهم في مسألة تذكرهم اعمال الطرق التي تمت في المنطقة في الفترة تلك من الزمن. هذا الخط من التحقيق مهم جدا.

٥ - شريط فيديو HSBC

٤٤ - تتبعت اللجنة خطا للتحقيق بالتعاون مع قوى الامن الداخلي اللبنانية في ما يتعلق بمجموعة من الاشخاص بدا انهم يتصرفون بطريقة مشبوهة قبيل التفجير امام بنك HSBC قرب فندق السان جورج، استناداً الى فحص دقيق لتغطية كاميرا تلفزيون الدائرة المغلقة لـ HSBC في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. وعلى الرغم من اللجنة استنتجت ان أياً من الاشخاص الذين تم استجوابهم حتى الآن لم يكن متورطاً في أي نشاط مرتبط بالتفجير، فإن ضمان استفاد هذا المسار كلياً، يحتاج لاجراء بعض المقابلات الاضافية.

٦ - بقايا بشرية غير معروفة

٤٥ - كما أشير في التقرير السابق (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٦٣ (د)) فإن كمية قليلة من البقايا البشرية لشخص غير معروف وُجدت في مسرح الجريمة. يتواصل تحليل هذا الدليل من قبل اللجنة بمساعدة خبراء شرعيين متخصصين.  
د. خلفية للجريمة (تتضمن أدلة جديدة)

٤٦ - كما في أي تحقيق جنائي من هذه الطبيعة، سعى التحقيق لفهم شامل للمرتكبين المحتملين، وطريقة العمل، والدوافع. ولهذه الغاية، فإن اللجنة تقوم بعملية مراجعة حجم كبير من المواد من الوكالات الحكومية حول عمليات المراقبة ومقابلة الشهود لفحص العلاقات بشمولية أكبر بين السيد الحريري وشخصيات عدة مهمة ومواصلة التحقيق حول السيد ابو عدس وتعزيز تحليل المكالمات الهاتفية، ومتابعة اي خيط حول دوافع المرتكبين المفترضين. هناك شكل ثابت لجمع دليل ظرفي يتصل بدافع للجريمة يقود مباشرة الى جو التوتر المتصاعد الذي بلغ الذروة بقرار السيد الحريري الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في نهاية ٢٠٠٤ (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ٩٤). كذلك، لم تجد اللجنة اي دليل مهم من شأنه تغيير استنتاج السبب المحتمل للجريمة الذي قدم في التقرير السابق حول تورط مسؤولين سوريين ولبنانيين كبار (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١١٨ - ١٢٤).

١ - تأثير الامن السوري واللبناني وأجهزة المخابرات

٤٧ - لاحظ التقرير السابق لمجلس الامن انه، بالنظر إلى المدى الذي تسلمت فيه اجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية إلى حياة اللبنانيين اليومية، وتحديد الطريقة التي كانت تراقب فيها تحركات السيد الحريري، كان هناك احتمال ضئيل ان يكون طرفاً ثالثاً عمل لمراقبة السيد الحريري، وأن يمتلك المصادر والامدادات والقدرة المطلوبة للقيام بالتخطيط وارتكاب جريمة بهذا الحجم، من غير معرفة من اجهزة الامن اللبنانية ونظيرتها السورية. (س/٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ١٢٣ - ١٢٤).

٤٨ - حصلت اللجنة على دليل إضافي بشأن الطريقة التي تحكمت من خلالها هذه الكيانات بالمجتمع اللبناني عبر عدد من الوكالات اللبنانية، مما وفر المزيد من التأييد لهذا التقويم. وعلى الرغم من ان تحليل هذه المادة ما زال جارياً، فإن الدليل المتراكم يوفر صورة جلية عن كيفية قيام هذه الوكالات المتنوعة - بما فيها الاستخبارات العسكرية والامن العام وقوى الامن الداخلي - بعمليات مراقبة واسعة داخل لبنان، ومن ضمنها مراقبة السيد الحريري ومراقبة خطوطه الهاتفية (س/٢٠٠٥/٦٦٢، فقرات ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٨)، جزءاً صغيراً فقط.

أ - المحادثات الهاتفية التي تم اعتراضها

## (الاستخبارات العسكرية)

٤٩ - كما أُشير سابقاً (س/٦٦٢٢٠٠٥، الفقرات ١٢٥ - ١٢٨)، قامت المديرية التقنية في الاستخبارات العسكرية اللبنانية بعملية تنصت مكثفة لخطوط السيد الحريري الهاتفية خلال فترة زمنية طويلة: كانت النصوص ترسل بشكل يومي الى مسؤولين لبنانيين وسوريين رفيعي المستوى، منهم السيد ريمون عزار والسيد جميل السيد والسيد رستم غزالة بين آخرين.

٥٠ - في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، أرسلت اللجنة طلباً لجهاز الاستخبارات العسكرية اللبنانية من اجل قائمة كاملة وشاملة بالمحادثات الهاتفية المسجلة للسيد الحريري في الفترة الزمنية بين تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٤ و آذار (مارس) ٢٠٠٥. ورداً على طلبها، تلقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للامم المتحدة جزءاً غير كامل من نسخ المكالمات الهاتفية التي تمّ رصدها (مؤلفة من ١٤ صفحة تقريباً) للسيد الحريري وأهل بيته. وعلمت اللجنة أكثر ان عملية التنصت شملت مراقبة العديد من الشخصيات المعروفة والمسؤولين الرفيعي المستوى. تمّ محو المحفوظات، ولكن اجراءات اتخذت بغية اعادة المعلومات التي مُحيت، لمراجعة اضافية.

٥١ - سيقدّم تحليل هذه البيانات في الحد الأدنى صورة شاملة للطريقة التي ادارت من خلالها اجهزة الامن والاستخبارات اللبنانية مراقبة المسؤولين رفيعي المستوى في لبنان، التي كان يتم تقاسمها مع نظيراتها السورية، وبالتحديد مدى المراقبة الوثيقة من الاستخبارات اللبنانية والسورية للسيد الحريري.

ب - المحادثات الهاتفية التي تمّ اعتراضها (الامن العام)

٥٢ - حصلت اللجنة على نسخة عن محادثة هاتفية كان قد تم رصدها وجرى الحديث عنها في التقرير السابق (س/٦٦٢٢٠٠٥ الفقرة ٩٥) بين السيد رستم غزالة ومسؤول لبناني بارز. في تشرين الاول (اكتوبر)، حصلت اللجنة على قرص مدمج يحتوي على نصوص عن محادثات هاتفية التقطت من قبل قسم الاستخبارات في الامن العام. وكشف التحقيق ان الامن العام أجرى عملية رصد شملت العديد من المسؤولين اللبنانيين رفيعي المستوى والشخصيات المرموقة. ويحتوي القرص الذي يخضع للتحليل على محادثات التقطت في الفترة الزمنية بين كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ وحزيران (يونيو) ٢٠٠٥.

٥٣ - بمساعدة محققين من قوى الامن الداخلي، تمت مراجعة وفحص ٢٦ الف صفحة تقريباً من المحادثات الهاتفية: جرى تلخيص المحادثات في الفترة بين كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٤ و آذار (مارس) ٢٠٠٥. وتم التعرف الى مجموعة عنقودية من التسجيلات باعتبارها مميزة وتمت مطابقتها مع معلومات اخرى جمعت من قبل اللجنة. توفر بعض هذه المحادثات المعترضة، كالاتصال من ام السيد ابو عدس، دليلاً خلفياً مفيداً؛ محادثات اخرى توفر رؤية مهمة لتورط اشخاص أساسيين في الاغتيال فضلاً عن معرفة السلطات اللبنانية بتحركات ومحادثات شخصيات لبنانية رفيعة الشأن.

ج - تسجيلات قوى الامن الداخلي

٥٤ - اوقف المدير العام السابق لقوى الامن الداخلي (اللواء علي الحاج) من قبل السلطات اللبنانية باقتراح من اللجنة في ٣٠ اب (اغسطس) ٢٠٠٥، للتأمّر في ارتكاب جريمة متصلة باغتيال السيد الحريري (س/٦٦٢٢٠٠٥ الفقرة ١٧٤). في ٣٠ اب (اغسطس) ٢٠٠٥، اجرى محققون من اللجنة وقوى الامن الداخلي تفتيشاً للسكن الخاص للواء الحاج. وخلال التفتيش، اكتشف المحققون اجهزة الكترونية عدة للاتصالات بما فيها اشرطة تسجيل مخزنة في مكان آمن. واطهر تدقيق مبدئي لهذه الملفات الالكترونية والوثائق المرفقة بها، انها تضمنت تقارير سرية استخباراتية بشأن مواضيع متنوعة ومتعددة، حصل عليها اللواء الحاج من قوى الامن الداخلي واحتفظ بها بشكل غير شرعي.

٥٥ - بمساعدة ضباط من قوى الامن الداخلي، اكملت اللجنة مراجعة هذه الملفات. بعد فحص اولي تم فرز الف ملف تحتوي على معلومات مهمة للتحقيق، اعتبرت من الاهمية بحيث تستحق مراجعة في العمق. تحليل هذه الملفات مستمر. هذه المواد توفر معلومات خلفية مكثفة حول الوضع السياسي والامن في لبنان خلال الفترة قبل الاغتيال، كما عن التحقيق الذي قامت به قوى الامن الداخلي في الجريمة. وتظهر الملفات، بشكل خاص، درجة تشابك الاجهزة الامنية والاستخباراتية اللبنانية مع الاجهزة السورية وتأثرها بها.

٥٦ - كما ذكر في التقرير السابق، اكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة انه خلال الفترة التي سبقت الاغتيال، كانت هناك توترات متنامية بين السيد الحريري وكبار المسؤولين السوريين بمن فيهم الرئيس السوري بشار الاسد (اس/٦٦٢٢٠٠٥ الفقرة ٢٥). اشار التقرير السابق الى اجتماع في ٢٦ اب (اغسطس) ٢٠٠٤ بين السيد الحريري والرئيس الاسد، ظهر انه اوصل الصراع الى ذروة. علمت اللجنة، استنادا الى تحقيق في معلومات اضافية تلقتها بشأن التوتر، بوجود مزعوم لاتفاق شفهي غير رسمي بين كبار المسؤولين السوريين والسيد الحريري، حدد للاخير ما هو مسموح ان يعمل وما هو غير مسموح في ما يتعلق بسوريا (مشار اليه كـ"بروتوكول دمشق").

٥٧ - مؤشر آخر الى ان اتفاقا كهذا موجود ينبع من اتصال هاتفي تم اعتراضه بين السيد غزالة والسيد الحريري جرى في ٣ اب (أغسطس) عند الساعة ١٠,٣٠.

"غزالة: دولة الرئيس، متابعة للاجتماع الذي جرى والاتفاق الذي توصلنا اليه في ما يتعلق بالهدنة والحملات السياسية المتبادلة بينكم وبين الرئيس، كنت أقرأ في جريدة المستقبل هذا (...) "المسؤولون يحمون الفساد". هذا الكلام بمثابة خرق للهدنة. لماذا هذا الموضوع دولة الرئيس؟ ألم نتفق على وقف هذا الموضوع؟ الحريري: البيان موجود في كل الصحف، وفي الحقيقة كنت أولاً... غزالة: أود ان أسألك دولة الرئيس، هل ما زلت ملتزما بالاتفاق؟ الحريري: بالطبع"

٥٨ - ستبذل اللجنة المزيد من الجهود لتوضيح أساس الاتفاق ومضامينه في ما يتعلق بالدوافع وبتنفيذ الجريمة.

٣- السيد أحمد أبو عدس

٥٩ - كما ورد في التقرير السابق (اس/٢٠٠٥/ الفقرات ١٨٠ - ١٨٢) فان تحري اللجنة عن مكان وجود السيد أحمد أبو عدس قد عُوق بفعل عدم توافر شاهدين مهمين، السيد زياد رمضان والسيد خالد مدحت طه. المزيد من التحريات كشفت ان هذين الشخصين اللذين كانا وثيقي الصلة بالسيد أبو عدس غادرا لبنان الى سوريا قبل تمكن اللجنة من مقابلهما. وبناء على ذلك، تقدمت اللجنة بطلبات للسلطات السورية للحصول على معلومات مفصلة عن مكان وجود السيد طه وبالتحديد عن سجلات سفره الى سوريا ومنها. وفي وقت أقرب، ولدى تلقي معلومات اعلامية بان السيد رمضان مسجون في سوريا، تقدمت اللجنة بطلبات للسلطات السورية في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ للحصول على معلومات بشأن سبب توقيف السيد رمضان ولمقابله.

٦٠ - لم تتلق اللجنة بعد أي معلومات إضافية من السلطات السورية في ما يتعلق بالسيد طه سوى تأكيد انه قد دخل البلد.

٦١ - في ما يتعلق بالسيد رمضان، فان اللجنة القضائية السورية أطلعت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة على انها استجوبته في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ في ما يتعلق بعلاقته بالسيد ابو عدس. بعدها رتبت اللجنة من خلال السلطات السورية مقابلة السيد رمضان. جرت تلك المقابلة في ١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

٦٢ - في الاستجواب، قال السيد رمضان انه التقى أبو عدس في نهاية ٢٠٠٢، عندما كانا موظفين في شركة الكمبيوتر نفسها. السيد أبو عدس تحدث إليه عن الفرد المدعو "محمد" الذي تصادق معه أبو عدس في المسجد، وهي معلومات تم إبلاغها للسلطات اللبنانية وللجنة التحقيق الدولية المستقلة من جانب والدة أبو عدس. ولدى معرفته من عائلة السيد أبو عدس ان أبو عدس غادر المنزل في ١٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ مع شخص غير معروف ومن ثم اختفى، تساءل السيد رمضان فوراً بينه وبين نفسه إن كان هذا الشخص هو "محمد". السيد رمضان لم يكن يعرف أيًا من أصدقاء أبو عدس الآخرين أو الذين لهم علاقة به، ولم يكن بإمكانه تسليط أي ضوء على مكان وجود أبو عدس أو هوية "محمد". أكد ان السيد أبو عدس لا يستطيع قيادة سيارة وانه لم يكن هناك خط انترنت في منزل أبو عدس.

٦٣ – السيد رمضان قال انه غادر لبنان إلى سوريا في آذار (مارس) ٢٠٠٥ لأنه سوري وفي ضوء توريط سوريا في اغتيال الحريري، وأيضاً لأنه كان يدرك ان الاستخبارات العسكرية اللبنانية كانت تبحث عنه، بعد ذلك سلم السيد رمضان نفسه طوعاً للسلطات السورية في ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٥ لدى معرفته بأنهم يبحثون عنه.

بحسب السيد رمضان، فإنه أوقف واحتجز من دون تهم منذ ذلك التاريخ، وتم استجوابه ست مرات من قبل الاستخبارات السورية. لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة لم تتلق حتى الآن من السلطات السورية أي سجلات بشأن تلك الاستجوابات للاستخبارات، وليس فقط ذلك، بل ان محققي اللجنة وفي اطار استجوابهم لمسؤولين سوريين في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، سألوا بالتحديد إن كانت سوريا قد أجرت أي تحقيق في اغتيال الحريري، وتم إبلاغهم عندها ان سوريا لم تجر أي تحقيق. ولم تعلم لجنة التحقيق إلا في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ ومن خلال استجوابها للسيد رمضان، وهو كما يتضح شخصية مثيرة للاهتمام في التحقيق، بأن السيد رمضان كان في السجن منذ تموز (يوليو) ٢٠٠٥، وان الاستخبارات السورية استجوبته ست مرات.

٦٤ – على الرغم من ان استجواب السيد رمضان وفرّ بعض التأييد المهم لمعلومات تحصلت عليها لجنة التحقيق بالفعل في قضية ابو عدس، فإن هذا الجانب من التحقيق لا يمكن اختتامه من دون تحديد مكان السيد طه، وقبل تحديد هوية "محمد" والتعرف الى مكانه واستجوابه.

#### ٤ – تحليل الهاتف

٦٥ – كما هو مذكور سابقاً (أمس/ ٢٠٠٥/ ٦٦٢، الفقرة ١٩٢)، فإن تحليل الهاتف كان وجهاً مركزياً من أوجه التحقيق. منذ تشرين الأول (أكتوبر)، ركزت اللجنة على تنظيم معلومات الهاتف التي تم الحصول عليها لتحويلها إلى قواعد معلومات يمكن ادارتها بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة لأجراء تحليلات مستقبلية. هذه العملية شملت جمع نحو ٤٠٠ ألف تسجيل من ١٩٥ ملفاً مختلفاً (مرتكزة على طلب معلومات اتصالات هاتفية) وتحويلها إلى قاعدة معلومات مركزية واحدة.

قاعدة معلومات أخرى تحتوي على ٩٧ مليون تسجيل لاتصالات هاتفية لكل المكالمات التي حصلت في لبنان بين ٧ و ٢١ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، وستسمح قاعدتا المعلومات هاتان بإجراء بحث على أي رقم هاتف ذي صلة واتصالاته بطريقة فاعلة تسهل مشاريع تحليل الهاتف في المستقبل.

٦٦ – في الوقت نفسه، حللت اللجنة الاتصالات الهاتفية لأشخاص محددة استعداداً لاستجوابهم لاحقاً كشهود أو مشتبه بهم ولتثبيت مصادر المعلومات. هذه المشاريع ستصبح من دون شك أكثر تعقيداً الآن بعد استكمال قواعد معلومات الهاتف. بالإضافة إلى ذلك، وبطلب من السلطات اللبنانية، فإن لجنة التحقيق الدولية المستقلة تقوم بعملية مقارنة أرقام هواتف جمعتها السلطات اللبنانية خلال التحقيق بتفجيرات وقعت قبل وبعد ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ مع أرقام الهواتف الموجودة في قواعد المعلومات التابعة للجنة التحقيق لتحديد ما إذا كان هناك أي روابط بين هذه التفجيرات الأخرى وبين انفجار الحريري والتي تستحق تحقيقات إضافية.

#### ٥ – البطاقة المدفوعة سلفاً التي استخدمت

#### للاتصال بـ"الجزيرة"

٦٧ – تحديد مستخدم البطاقة المدفوعة سلفاً الذي اتصل بـ"الجزيرة" مساء ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ يعتبر مفتاحاً مهماً، في ضوء تلك المكالمات الهاتفية والاتصالات الهاتفية الأخرى من بطاقات مدفوعة سلفاً. مستخدم هذه البطاقة تم التعرف إليه واستجوابه من قبل اللجنة، ويبدو ان لديه تفسيرات ذات مصداقية لتلك الاتصالات، إلا ان تحقيقات إضافية ستكون ضرورية لتثبيت هذه المعلومات.

#### ٦ – التحويلات المالية

٦٨ – كما ذكر في التقرير السابق إلى مجلس الأمن (أمس/ ٢٠٠٥/ ٦٦٢، الفقرة ٢١٧) فإن التزوير والفساد وتبييض الأموال، ربما كانت أيضاً دوافع لأشخاص للمشاركة في العملية التي انتهت باغتيال الحريري. في مسار التحقيق، تابعت اللجنة خيوطاً

تقود الى انهيار بنك المدينة في أوسط ٢٠٠٣، بما في ذلك علاقات لمسؤولين سوريين ولبنانيين، وتقود الى (اغتيال) السيد الحريري.

٦٩ – ليس من شأن اللجنة ان تحول اهتمامها إلى أي تحقيق مواز في تزوير أو فساد أو تبييض أموال يمكن أن تكون حصلت. لكن اللجنة تبقى واعية إلى ان هذه القضايا يمكن ان تسلط ضوءاً على دوافع عدد من الافراد هم في مدى تحقيقها الخاص، خاصة وأن اللجنة تلقت معلومات عن ان السيد الحريري كان قد أعلن انه سيتخذ اجراءات للتحقيق في فضيحة البنك بشكل أشمل إذا عاد إلى السلطة.

٧٠ – سجل الحسابات لأكثر من ١٢٠ فرداً تم جمعها وهي خاضعة لتحليل اضافي ولاجراءات تحقيقية.

٧ – الأمن العام

٧١ – منذ التقرير الأخير لمجلس الامن، تلقت اللجنة معلومات تفيد أن المدير السابق للأمن العام، قد أدار صندوقاً غير شرعي من مكتبه يمكن ان يكون قد استخدم في تمويل اغتيال السيد الحريري. استناداً الى هذه المعلومات، استعادت اللجنة ٢١ مجلداً من الوثائق والسجلات وأدلة أخرى من الأمن العام، واستجوبت شهوداً عدة. يتواصل تحليل المواد ومقاطعها مع خطوط أخرى للتحقيق ما زالت مفتوحة.

٨ – تفجيرات أخرى

٧٢ – كان تركيز عمل اللجنة، منذ مباشرة عملها، على مساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها حول متفجرة ١٤ شباط ٢٠٠٥. تفجيرات أخرى حصلت قبل ومنذ ذلك التفجير حتى الآن لم تكن جزءاً مباشراً من تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. مع ذلك، وبناء على طلب السلطات اللبنانية، قامت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بمقارنة ارقام هاتفية كانت السلطات اللبنانية قد جمعتها في سياق التحقيق بهذه التفجيرات الأخرى مع أرقام هاتفية موجودة في قاعدة المعلومات لدى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة لتحديد ما اذا كان هناك اي روابط مشتركة في هذه الاتصالات الهاتفية يمكن تعريفه والتحري عنه. ان المزيد من التحقيق يجب ان يستكشف أي رابط او مثال بين تفجير الحريري وتلك التفجيرات الأخرى.

٩ – خطوط أخرى ما زال يجب متابعتها

٧٣ – لم يكن لدى اللجنة وقت في الفترة القصيرة منذ نهاية تشرين الاول (اكتوبر) للتحقيق بشكل مراد في القضايا الآتية التي أثيرت في التقرير السابق:

\* طبيعة مخيم الزيداني، والنشاطات في هذا المخيم، حيث تشير معلومات شاهد الى ان شاحنة الميتسوبيشي كانت قد شوهدت قبل وقت قصير من التفجير (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرتان ١١٠ – ١١١).

\* ما اذا كان أي شخص غير السيد الحريري قد تأثر بالقرار الرئاسي المزعوم في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ الذي أمر بتقليص الحراسة الشخصية لشخص مثل السيد الحريري (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١١٩).

\* معرفة، وتحديد أمكنة، واتصالات أخرى مرتبطة بحلقة بطاقات الهاتف المدفوعة سلفاً، بما في ذلك ٨ ارقام هواتف مميزة و ١٠ هواتف خلوية، يُعتقد انه تم استخدامها لتنظيم مراقبة السيد الحريري وتنفيذ الاغتيال (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرات ٢١، ١٤٨ – ١٥٢).

\* توثيق أوامر لعناصر قوى الامن الداخلي بابقاء السيد الحريري تحت الرقابة من نهاية كانون الثاني (يناير) الى مطلع شباط (فبراير) (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٢٥).

\* السبب وراء تأخر موكب السيد الحريري عند التقاطع "ت" قبيل التفجير (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٤٢).

\* سبب التداخل الواضح في الاتصالات في مسرح الجريمة في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٥٧).  
معرفة وقت او أصل الاتصال الرابع المشار اليه بـ"الجزيرة" في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ (اس. / ٢٠٠٥/٦٦٢، الفقرة ١٩٤).

### ٣ - التعاون السوري مع اللجنة

٧٤ - في تقريرها السابق إلى المجلس، أفادت اللجنة عن صعوبات كانت تواجهها في ما يتعلق بالتعاون الذي قدمته السلطات السورية. حصلت تأخيرات جديّة في التحقيق لمسألة التعاون في الشكل وليس في الجوهر. المجلس تطرق إلى هذه القضية في قرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) وبالتحقيق في القسم ١١١ منه. المجلس صادق على استنتاج اللجنة انه من المحتم على السلطات ان توضح جزءاً معتبراً من الأسئلة التي تبقى من دون حل. المجلس قرر، في هذا السياق، انه:

(أ) سوريا يجب أن تعتقل أولئك المسؤولين أو الأفراد السوريين الذين تعتبرهم اللجنة مشتبهاً بهم بالتورط في تخطيط أو رعاية أو تنظيم أو تنفيذ هذا العمل الإرهابي، وأن يجعلهم متاحين بشكل كامل للجنة.

(ب) اللجنة سوف تكون لها ازاء سوريا الحقوق والسلطات نفسها كما هو مشار إليها في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، وسوريا يجب أن تتعاون مع اللجنة بشكل كامل وغير مشروط على هذا الأساس.

(ج) اللجنة سوف تكون لها سلطة تحديد موقع وأشكال الاستجواب للمسؤولين والأفراد السوريين الذي تعتبرهم ذوي صلة بالتحقيق.

٧٥ - اللجنة، وهي تعي تماماً الحاجة للتقدم في الوقت المناسب في هذا التحقيق، سعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن في أقرب فرصة.

٧٦ - لدى عودته إلى بيروت لمواصلة عمله الضروري للتقدم في التحقيق بموجب التفويض الذي تم تمديده حتى ١٥ كانون الأول (ديسمبر)، قام رئيس اللجنة فوراً بمواصلة اتصالاته مع السلطات السورية للحصول على تعاونها الكامل وغير المشروط.

٧٧ - في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، في بيان وجّه إلى وزير الخارجية السوري، استدعى رئيس اللجنة ستة ضباط سوريين لاجراء مقابلات معهم في مقر لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في بيروت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥. طلب رئيس اللجنة معلومات عن مكان وجود شخص سوري آخر، هو السيد زياد رمضان (أنظر البندين ٥٩ - ٦٤ أعلاه)، والذي كانت تتمنى اللجنة استدعاءه كشاهد. اللجنة أشارت أيضاً إلى رغبتها في مقابلة وزير الخارجية السوري في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٢٣ أو ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر). اللجنة طلبت تمكينها من الوصول إلى ارسيفات الاستخبارات السورية في ما يتصل بالوثائق المتعلقة بلبنان، تغطي الفترة من شباط (فبراير) الى آذار (مارس) ٢٠٠٥. اللجنة طلبت، فوق ذلك، من السلطات السورية تسليمها أي دليل أو معلومات حول من خطّط و/أو نفذ اغتيال السيد الحريري.

٧٨ - ردّ وزير الخارجية السوري على رسالة رئيس اللجنة بتاريخ السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥. أشار إلى ان السلطات السورية تأمل بإطلاق جزئها من التحقيق القضائي في اغتيال السيد الحريري. رئيس الجمهورية العربية السورية وقّع في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، مرسوماً تشريعياً رقمه ٩٦، أنشأ فيه لجنة قضائية برئاسة المدعية العامة للجمهورية. كان من المفروض ان تبدأ اللجنة السورية تحقيقها مع مواطنين سوريين، أكانوا مدنيين أو من الجيش، في كل القضايا المتعلقة بمهمة لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة وأن تتعاون مع اللجنة الدولية والقضاء اللبناني في كل القضايا المتعلقة بإجراءات التحقيق. وزير الخارجية أشار إلى ان اللجنة السورية ستكون على اتصال مباشر مع اللجنة الدولية للتعاون بغية كشف حقيقة اغتيال السيد الحريري وان التوصل إلى آلية مع لجنة التحقيق الدولية سيساعد في التوصل إلى التعاون المطلوب.

٧٩ - في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، دعت رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة بالقضية عادة مراد، لجنة التحقيق الدولية إلى سوريا لاستكشاف أفضل سبل وسائل التعاون بين لجنة التحقيق الدولية واللجنة السورية، اقترحت، فوق ذلك، توقيع مذكرة تفاهم في هذا المجال.

٨٠ - أيضاً في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)، ردّ رئيس اللجنة الدولية على رسائل من وزير الخارجية السوري ومن رئيسة لجنة التحقيق السورية الخاصة، أشار إلى ان اللجنة الدولية أخذت علماً بإنشاء لجنة قضائية سورية، وقالت انها تتطلع

إلى تلقي معلومات أو مشورة قد ترغب الحكومة السورية في تقاسمها مع اللجنة كنتيجة لعمل اللجنة، وكذلك الوثائق الأرشيفية والوثائق الأخرى التي طلبها رئيس اللجنة في رسالته في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥.

٨١ – لكن اللجنة لاحظت ان إنشاء اللجنة السورية لا يلغي صلاحية طلب اللجنة الدولية الذي حددته في رسالته في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، ولا يشكل بديلاً له. رئيس اللجنة كان يتوقع من السلطات السورية تعاوناً كاملاً وغير مشروط. انسجاماً مع قرار مجلس الأمن ١٦٣٦، القسم الثالث ١١ (ج)، حددت اللجنة تاريخ ومكان استجواب عدد من المسؤولين السوريين. بالنظر للطابع العاجل للقضية، كان حاسماً أن تتلقى اللجنة جواباً قبل العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، لتسهيل الترتيبات اللوجستية بالاستجواب في بيروت والاجتماع في جنيف.

٨٢ – في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، تلقت اللجنة رسالة من وزير العدل السوري، القاضي محمد الغفري، تقترح توقيع بروتوكول تعاون يجري التفاوض عليه. الوزير أشار إلى ان الجانب السوري يعتبر لجنة التحقيق الخاصة التي أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٦ هي الجهاز السوري المفوض حصراً بالتعاون والتنسيق مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. اللجنة الخاصة نفذت استجواباً للأشخاص المشتبه بهم ومنعتهم من مغادرة البلاد بغية جعلهم متاحين عندما يستدعون من قبل لجنة التحقيق الدولية. الوزير أشار إلى ان الفقرة ١١ (ج) من قرار المجلس ١٦٣٦ لا يعني بالضرورة ان مكان الاستجواب يجب أن يكون خارج سوريا، ولكن يمكن أن يكون سوريا أو أي مكان آخر تختاره اللجنة (مقر الاندوف مثلاً). أشار إلى ان استجواب المشتبه بهم والشهود السوريين يمكن أن يحصل في مكان ثالث بغية عدم إثارة أي مشاعر سلبية بين سوريا والشعب اللبناني. لذلك، ومن أجل التعاون، اعتبر الجانب السوري ان من الضروري توقيع بروتوكول تعاون بين الحكومة السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، يحدد آلية تنفيذ القرار ١٦٣٦. البروتوكول يجب أن يكون السلطة التي يجب أن تنظم التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة.

٨٣ – في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، أرسل رئيس لجنة التحقيق الدولية بالوكالة رسالة إلى وزير خارجية الجمهورية العربية السورية يذكره فيها بأن اللجنة الدولية حددت العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ كموعدها النهائي لتلقي ردّ على مطالب اللجنة التي قدمتها في الرابع والثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥. في اليوم نفسه أشار الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة إلى انه غير قادر على إيصال هذه الرسالة إلى وزير الخارجية لأن الجهة الصحيحة التي تتعامل مع كل القضايا المتعلقة بالتحقيق هي اللجنة السورية الخاصة.

٨٤ – في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، وبطلب رسمي من المستشار القانوني لوزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية، وافق رئيس لجنة التحقيق الدولية على الاجتماع مع اثنين من ممثلي الوزارة في برشلونة. القضايا التي تمت مناقشتها تركزت على استجوابات المسؤولين السوريين، مكان الاستجواب، وبروتوكول التعاون المقترح. الجانب السوري وعد بتقديم جواب رسمي في الأيام المقبلة.

٨٥ – في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)، قدم الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن مذكرة شفوية تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥). المذكرة الشفوية وزعت على أعضاء مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥.

٨٦ – في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، اتصل المستشار القانوني لوزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية برئيس لجنة التحقيق الدولية لطلب وقت إضافي لدراسة القضايا التي تمت مناقشتها في اجتماع برشلونة. رئيس اللجنة الدولية أشار إلى انه سيقدر تلقي جواب محدد في الأيام المقبلة، في اتصال هاتفي لاحق مع المستشار القانوني في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، أعاد رئيس اللجنة الدولية تأكيد الحاجة إلى جواب سريع، وليس بعد ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، تلقى رئيس لجنة التحقيق الدولية رداً إيجابياً.

٨٧ – في الخامس والسابع من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥، جرى استجواب مسؤولين سوريين رفيعي المستوى في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٨٨ - الاستنتاجات التي وضعتها اللجنة في تقريرها السابق (أس/٢٠٠٥/٢٦٦، القسم السادس) تبقى صالحة. في الفترة منذ تقديم ذلك التقرير، استمر التحقيق في تطوير خطوط متعددة للتحقيق، عززت تلك الاستنتاجات.

٨٩ - من المهم المحافظة على المسار الثابت للخطوط الجوهرية للتحقيق. عملية جمع الأدلة والفحص المتقاطع والمراجعة للافادات تتطلب وقتاً. الأحداث التي لا صلة لها بالموضوع، لا يمكنها، ولا يجب أن تستخدم، لإخراج اللجنة عن التفويض المعطى لها من جانب مجلس الأمن للمساعدة في تحديد المنفذين والذاعين والمنظمين والمتآمرين في العمل الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

٩٠ - الخطوات التالية التي يجب متابعتها في التحقيق واضحة، في عمل اللجنة لمساعدة السلطات اللبنانية: الاستمرار في ملاحقة خطوط التحقيق حول أوجه القضية؛ تقويم ومتابعة عناصر جديدة تجتذب انتباه اللجنة؛ إغلاق خطوط التحقيق التي لن تكون لها ثمار مباشرة حول التحقيق؛ تلقي التعاون الكامل وغير المشروط من جانب السلطات السورية في كل الأوقات؛ الاستفادة عن التقدم إلى مجلس الأمن في أوقات منتظمة. التأخيرات في التقدم في أي واحد من هذه العناصر سيكون له حتماً تأثير عليها كلها. في هذا المجال، سيكون من المساعد إذا أمكن لعدد من الدول الأعضاء التي جرى التماس مساعدة محددة منها، ان تردّ على مطالب اللجنة.

٩١ - اللجنة تحافظ على نظرتها التي عبرت عنها في التقرير السابق بأنه يوجد عدد من الدوافع الشخصية والسياسية لاغتيال السيد الحريري. هذه النظرة تم التثبت منها، في أوجه عدة، بأدلة وشهادات تم تلقيها منذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥.

٩٢ - عززت لجنة التحقيق الدولية والسلطات القضائية والأمنية اللبنانية تعاونهما في الأسابيع الأخيرة، في ملاحقة هدفهم المشترك: كشف الحقيقة. السلطات اللبنانية لديها الرغبة والقدرة المتزايدة على المضي قدماً في التحقيق في لبنان. ولكن بالنظر إلى توريطات أوسع لعدة خطوط من التحقيق، فإنه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم التحقيق داخل لبنان وخارج حدوده، بحيث يمكن التحقيق بشكل شامل في كل أوجه القضية والوصول إلى استنتاج.

٩٣ - قرار المجلس ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، وبالتحديد القسم الثالث منه، يبقي للجنة تفويضاً واضحاً ولا لبس فيه لعمل التحقيق. في هذا المجال، اللجنة لديها السلطة، في إطار متابعتها للشهود والشهادات خارج لبنان، لأن تطلب معلومات وتحصل عليها، وأن تستدعي مشتبهاً بهم وشهوداً (وإذا اقتضى الأمر طلب احتجازهم أو توقيفهم)، وأن تطلب مواد لها طابع الدليل، من دون أي شرط أو ضغط أو تدخل في هذه العملية، لكن اللجنة لا يمكنها التحكم بالوقت: ومن المهم بشكل مساو أن يتم إظهار التعاون مع اللجنة في الوقت المناسب وبشكل لا لبس فيه.

٩٤ - اللجنة مدركة للطلب المؤرخ في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ من جانب حكومة لبنان، وفوق ذلك الفقرة العملية ٨ من قرار مجلس الأمن ١٦٣٦، لتمديد عمل لفترة اضافية، وبالنظر إلى ان خطوط التحقيق الجوهرية بعيدة عن ان تكون قد اكتملت، وبالنظر إلى المسار البطيء الذي بدأت السلطات السورية الافراج عن التزاماتها للمجلس، فإن اللجنة توصي بأن يكون هناك تمديد من هذا النوع لفترة ادناها ستة أشهر. قرار مثل هذا سيتجنب تخريب العمل الجوهرى للجنة الناشئ عن تجديد للتفويض لفترات أقصر.

٩٥ - اللجنة تعول على التعاون الكامل وغير المشروط للسلطات السورية في الفترة المقبلة من تحقيقاتها، بحيث ان كل أوجه القضية قيد التحقيق، يمكن التثبت منها.